● أخبار قصيرة

أفغانستان تتطلع للتعاون مع قطاع التعدين الإيراني

صرح وزير المناجم والبترول لدى الهيئة الحاكمة في أفغانستان: إن الظروف الاستثنائية للتعاون في المجال الاقتصادي وفي قطاع المعادن والتعدين مع إيران باتت مهيأة اليوم، خلافاً للشائعات الواسعة التي يروج لها الأعداء ضد شعبي البلدين.

وأضاف هدايت الله بدري، في تصريح له يوم الإثنين، خلال «المنتدى الدولي لباحثي الخامات المعدنية في إيران» والذي عقد بمحافظة ألبرز (غربي العاصمة طهران): إننا نشهد اليوم استقراراً أمنياً في أفغانستان، مما يتيح لرجال الأعمال والقطاع الاقتصادي الإيرانيين فرص الاستثمار في البلاد.

وأشار بدري إلى أن بلاده غنية بالمعادن المختلفة، وقال: الأرضية مهيأة لمشاركة واسعة من قبل رجال الأعمال الإيرانيين، ومن شأن القطاعين الخاص والعام الإيرانيين أن يكون لهما حضور فاعل في المجال الاقتصادي داخل أفغانستان.

من جانبه، قال مساعد وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني: تتركز الجهود على الارتقاء بمستوى التعاون من أجل رفاهية وازدهار البلدين الصديقين والجارين إيران وأفغانستان. وأردف محمد آقاجانلو في كلمته خلال المنتدى: نحن نشهد اليوم تعاوناً تجارياً واقتصادياً واسع النطاق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول المجاورة، خاصة أفغانستان.

خفض الرسوم الجمركية لواردات السلع الأساسية والأدوية إلى ١٪

قررت الحكومة الإيرانية تحديد التعريفة الجمركية على واردات السلع الأساسية والأدوية والمواد الأولية لإنتاج الأدوية وحليب الأطفال بنسبة ١٪ للعام الحالي، وذلك استنادًا إلى قانون موازنة عام ٢٠٢٥.

وصادق النائب الأول لرئيس الجمهورية، محمد رضا عارف، على قرار مجلس الوزراء المتعلق بالتعريفة الجمركية لواردات السلع الأساسية، بما في ذلك القمح، الأرز، السكر الخام، الزيت الخام، البذور الزيتية، الذرة، فول الصويا، الشعير، والبقوليات مثل الحمص والفاصولياء والعدس؛ بالإضافة إلى اللحوم الحمراء والدجاج، بحيث تحدد بنسبة ١٪، وفقًا لقانون موازنة ٢٠٢٥.

كما نصّ قرار مجلس الوزراء على أن التعريفة الجمركية على الأدوية والمواد الأولية لإنتاج الأدوية ستكون أيضًا بنسبة ١٪. وتُمنح التسهيلات الجمركية الخاصة بالأدوية فقط لتلك الأصناف التي تُعتمد من قبل وزارة الصحة أو وزارة الجهاد الزراعي.

وتشمل هذه التعريفة الجمركية البالغة ١٪ أيضًا، وفقًا لقرار الحكومة، المدخلات الحيوانية والزراعية، واللوازم الطبية الاستهلاكية، وحليب الأطفال، بشرط أن تحظى بموافقة وزارة الصحة.

نقلت ٢٧ مليون طن من البضائع خلال العام الماضي

شركة الملاحة البحرية الإيرانية في الصفوف الأمامية لمواجهة العقوبات

الوفاق/ أعلن الرئيس التنفيذي لشركة الملاحة البحرية الإيرانية عن نقل ٢٧ مليون طن من مختلف أنواع البضائع خلال العام الماضي، وقال: شركة الملاحة تقف في الصفوف الأمامية لمواجهة العقوبات.

وأضاف محمدرضا مدرس خياباني، الأحد، خلال مؤتمر صحفي استضافته بورصة طهران: انضمت شركة الملاحة البحرية إلى سوق رأس المال منذ عام ٢٠٠٨، وأهم مساهميها هم صناديق التقاعد. كما أشار إلى أن سفن الشركة تمتلك قدرة نقل تصل إلى ٥ ملايين طن ساكن DWT.

وأشار مدرس خياباني إلى أن شركة الملاحة البحرية الإيرانية تحتل المرتبة الأولى على مستوى المنطقة والثامنة عشرة عالمياً في مجال نقل البضائع، وقال: الأسطول البحري للشركة يعمل في كل من بحر قزوين والموانئ الجنوبية للبلاد، كما يمارس نشاطه في مجالات الدعم والعمليات والتجهيزات.

كما أشار إلى أن كل موظفي الشركة، باستثناء ٢٤ شخصاً في حالات الطوارئ، هم إيرانيون؛ موضحاً: انخفض عدد العاملين الأجانب من ٦٧٠ شخصاً في عام ٢٠١٩ إلى ما يمكن القول اليوم إن جميع العاملين في الملاحة هم إيرانيون.

وتطرق الرئيس التنفيذي لشركة الملاحة البحرية الإيرانية إلى أنه في عام ٢٠١٩ قامت الملاحة الإيرانية بنقل البنزين المصدّر إلى فنزويلا بواسطة ناقلتين للنفط، مما نال تقدير سماحة قائد الثورة الإسلامية، مشيراً إلى العقوبات الجائرة التي تفرضها الدول الغربية على أسطول الشركة، مضيفاً: آخر هذه العقوبات كانت العام الماضي عندما فرض الاتحاد الأوروبي، تبعاً لبريطانيا، عقوبات على شركة الملاحة.

تشابهار.. محور جديد للملاحة البحرية

وأعلن مدرس خياباني عن خطط الشركة للتوسع في منطقة تشابهار، وقال: لقد خططنا لإنشاء أحد المحاور الرئيسية لمجموعة الملاحة في تشابهار. وأضاف: يمكن لميناء تشابهار أن يلعب دوراً محورياً خلال السنوات المقبلة، ونحن نعمل على تطوير هذا الميناء، ونعتقد أن تطوير ميناء تشابهار سيؤدي دوراً هاماً في تنمية منطقة مكران من منظور المسؤولية الاجتماعية أيضاً.

وأشار الرئيس التنفيذي لشركة الملاحة البحرية إلى أن العام الماضي شهد نقل ٨٦ ألف وحدة مكافئة TEU من الحاويات عبر تشابهار، مما جعله يحتل المرتبة الثانية بين الموانئ الحاوية في البلاد، وقال: تمكنا من زيادة حجم النقل في هذا الميناء من ٦ آلاف وحدة مكافئة TEU للحاويات في عام ٢٠٢٢ إلى ٩٠ ألف وحدة مكافئة في عام ٢٠٢٤، وسنواصل الجهود لتحويل ميناء تشابهار إلى أحد الخطوط الرئيسية للنقل في البلاد.

وأضاف: لدينا ثمانية ممرات بحرية رئيسية في العالم، يعتبر مضيق هرمز أحدها، ويجب أن نعتبر هذا الأمر فرصة. وهذه القدرة توفر لشركة الملاحة إمكانية نقل البضائع داخل الخليج الفارسي بنظام التغذية «الفيدر»، مشيراً إلى أن مكاتب الشركة تعمل في عدة دول بما فيها أوروبا وروسيا والصين والهند، مضيفاً: يمكن لشركة الملاحة أن تلعب دوراً محورياً في ممر الشمال - الجنوب، حيث أن تطويره يتطلب تعاوناً من مختلف الأجهزة بما فيها الأجهزة الحكومية، وتعد الملاحة أحد المؤسسات الفاعلة في تطوير هذا الممر. وأوضح: في بحر قزوين، ندير ميناء آستراخان الروسي الذي تعرض لعقوبات في السنوات الماضية، ويُعتبر هذا الميناء من أفضل الموانئ الروسية نشاطاً في بحر قزوين.

> حققت الملاحة الإيرانية - كأكبر أسطول بحري في منطقة غرب آسيا خلال عام ٢٠٢٤ - نمواً في الأرباح ٩٠٪ مقارنة بالعام السابق

الدخول إلى البورصة

وحيا مدرس خياباني الذكرى السابعة عشرة لدخول مجموعة الملاحة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى بورصة طهران للأوراق المالية، وقال: حققت الملاحة الإيرانية كأكبر أسطول بحري في منطقة غرب آسيا خلال عام ٢٠٢٤ نمواً في الأرباح ٩٠٪ مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفعت من ١٠ آلاف مليار تومان في عام ٢٠٢٣ إلى ١٩ ألف مليار تومان في عام ٢٠٢٤. وأضاف: توقعاتنا تشير إلى استمرار هذا النمو في عام ٢٠٢٥، رغم أن سوق الملاحة يتأثر بالسوق والسياسات الدولية وتقلباتها.

بتدشين ١٥ مشروعًا بتروكيماويًا و٤ مشاريع لتأمين المواد الأولية

طفرة بـ١٠ ملايين طن تنتظر صناعة البتروكيماويات الإيرانية

من المنتظر أن تشهد صناعة البتروكيماويات الإيرانية في عام ٢٠٢٥-٢٠٢٦ قفزة كبيرة في سعة إنتاجها، تبلغ ما بين ٩ إلى ١٠ ملايين طن، مع تدشين ١٥ مشروعًا بتروكيماويًا و٤ مشاريع لتأمين المواد الأولية، مما سيجعل من هذا العام أحد أكثر الأعوام ازدهارًا في تاريخ هذه الصناعة.

وأصبحت صناعة البتروكيماويات الإيرانية، خلال السنوات الأخيرة، أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الوطني، بفضل برامج تطوير واسعة هدفت إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، واستكمال سلسلة القيمة، وتوسيع الصادرات، ورفع مستوى التكنولوجيا.

حتى نهاية مارس ٢٠٢٤، وصلت الطاقة الإنتاجية السنوية إلى ٩٧ مليون طن، منها ٧٥ مليون طن إنتاج فعلي، وبلغ حجم المبيعات من المنتجات النهائية نحو ٤٢ مليون طن، بعائدات تجاوزت ٢٤ مليار دولار، توزعت بين ٢٩ مليون طن مخصصة للتصدير بقيمة ١٣ مليار دولار، و١٣ مليون طن للسوق المحلي بقيمة ١١ مليار دولار.

وبحسب الخطط الحالية، فإنه من المتوقع أن يرتفع إجمالي الطاقة الإنتاجية إلى ١٣٥ مليون طن ضمن الخطة التنموية السابعة، وإلى ١٨٦ مليون طن في أفق الخطة التنموية الثامنة.

وأشار محسن باك نجاد، وزير النفط الإيراني، إلى أن «كل شهر منذ (مايو/ يونيو) وحتى نهاية العام الإيراني، سيشهد تدشين مشروع كبير في قطاع النفط والبتروكيماويات».

من جهته، صرح حسن عباس زاده، المدير التنفيذي لشركة الصناعات البتروكيماوية الوطنية: سيكون عام ٢٠٢٥ عامًا مميزًا ومليئًا بالإنجازات لصناعة البتروكيماويات، إذ من المتوقع تدشين ١٥ مشروعًا جديدًا بسعة إنتاج إجمالية تبلغ ٨ ملايين طن؛ مضيفًا: إن هذا الكم من المشاريع لم نشهده من قبل، وهو ثمرة جهود مكثفة من الإدارات والخبراء.

وإضافة إلى هذه المشاريع الخمسة عشر، ستدخل ٤ مشاريع خاصة بتوفير المواد الأولية حيز التشغيل خلال العام الجاري، ما سيؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية الإجمالية إلى ١٠٦-١٠٧ ملايين طن بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، منها ٨٣ مليون طن منتجات نهائية، تتوزع بين ٣٥ مليون طن للتصدير و١٦ مليون طن للسوق المحلية.

مصلحة الجمارك الإيرانية مستعدة لتسهيل التجارة مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ

صرّح رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية بأن إدارته مستعدة للمساهمة في مبادرات تسهيل التجارة والتحول الرقمي وتبادل البيانات في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وأدلى نائب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ورئيس مصلحة الجمارك بهذه التصريحات خلال المؤتمر السنوي السادس والعشرين لرؤساء الجمارك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في هونغ كونغ يوم الإثنين، مؤكدًا استعداد إيران لتعزيز التعاون الإقليمي.

وأكد فرود عسكري أن هذا المؤتمر يوفر منصة بالغة الأهمية للتعاون والتقدم، ويتماشى تمامًا مع شعار منظمة الجمارك العالمية لعام ٢٠٢٥ «الجمارك تشارك في تعزيز الكفاءة والأمن والازدهار». كما أكد أنه في ظل بيئة العولمة والتجارة السريعة التطور، فإنه يجب على السلطات الجمركية أن تظل ملتزمة بتسهيل التجارة المشروعة، وضمان أمن الحدود، وتعزيز الازدهار الاقتصادي.

وأعلن رئيس مصلحة الجمارك إلتزام إيران بالانضمام إلى الجهود الإقليمية التي تعزز تسهيل التجارة، وتشجع الابتكار الرقمي، وتشجع تبادل المعلومات، وقال: معًا، يمكننا تبسيط الإجراءات الجمركية، ومكافحة التجارة غير المشروعة، وتعزيز أمن سلاسل التوريد، مع ضمان ازدهار مجتمعاتنا واقتصاداتنا، واصفًا المؤتمر بأنه فرصة قيمة لمواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع أهداف منظمة الجمارك العالمية، وتبادل أفضل الممارسات، وإقامة شراكات من شأنها أن تشكل مستقبل العمليات الجمركية.

ودعا عسكري قادة الجمارك من الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية إلى الانخراط في حوار بناء، وحثّهم على استكشاف حلول مبتكرة من شأنها تعزيز الكفاءة والمرونة في جميع أنحاء المنطقة.

إيران وتركمانستان تؤكدان على تعميق التعاون النفطي والغازي

أكد وزير النفط الإيراني ووزير خارجية تركمانستان على تعميق التعاون بين البلدين في مجالات النفط والغاز.

وقال محسن باك نجاد، خلال لقائه رشيد مراد‌وف، الثلاثاء، في إشارة إلى انعقاد اللجنة المشتركة بين البلدين في هذه الأيام وتنوع أجندات هذه اللجنة: إن انعقاد هذه اللجان يمكن أن يرفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

وأضاف: في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن التفاعل البناء مع دول الجوار، خاصة تركمانستان باعتبارها دولة صديقة وشقيقة، له أهمية كبيرة.

وتابع: إن الحكومة الرابعة عشرة لديها إرادة قوية لتطوير التعاون في مجال الطاقة مع تركمانستان.

وأشار باك نجاد إلى سرعة تنفيذ إتفاقية تبادل الغاز بين تركمانستان وتركيا عبر إيران، معرباً عن أمله في أن تسير العلاقات الأخرى في مجال الطاقة بين البلدين، مثل إتفاقية استيراد الغاز من تركمانستان، بنفس السرعة.

علاقات جيدة عبر التاريخ

من جانبه، أشار وزير خارجية تركمانستان إلى أن إيران وتركمانستان كانتا تتمتعان دائماً بعلاقات جيدة عبر التاريخ، وفي السنوات الأخيرة اتخذت العلاقات بين البلدين شكلاً جديداً، ونحن نحرص على توسيع التعاون في مختلف القطاعات. واعتبر رشيد مراد‌وف تصدير الغاز إلى إيران، وتطوير التعاون المشترك في مجال بناء محطات رفع الضغط وخطوط الأنابيب، وتبادل الغاز مع مختلف البلدان عبر الأراضي الإيرانية، المحاور الثلاثة الرئيسية للمفاوضات مع إيران، وقال: إن تركمانستان تنتج حالياً أكثر من ٨٠ مليار مترمكعب من الغاز سنوياً، ويمكن تصدير جزء كبير منه بالتعاون مع إيران.

واعتبر مرادوف البدء السريع لتبادل الغاز التركمانستاني عبر إيران إلى تركيا رمزًا للتعاون الجيد بين البلدين، وأضاف: أعتقد أنه بناء على هذه التجارب الجيدة، يمكننا اتخاذ خطوات إضافية لتوسيع العلاقات في هذا المجال. كما لدينا خطط كبيرة في مجال تصدير الغاز إلى إيران.